

(٢٥)

قول بعض أئمة الأشاعرة في الصفات

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وبعد:

فكما تلاحظون أن شيخ الإسلام ابن تيمية . رحمه الله . ينقل في هذه الفتوى عن ثلاث فئات :

الفئة الأولى هم السلف رحمهم الله المتقدمون: كالأئمة الأربعة والسفيانيين والثوري والأوزاعي وغيرهم من الأئمة

المتقدمين وكلامهم في هذا عمدة يصدق بعضه بعضاً.

والصنف الثاني بعض المتكلمين الذين وافقوا السنة في شيء وربما خالفوها في شيء فينقل منهم ما يوافق الحق.

والصنف الثالث هم المتصوفة أو المعروفون عند الأمة بأنهم أصحاب الطريقة، فلا ينقل إلا عن صالحهم وما

كان على درب الاستقامة كابن خفيف وعمرو بن عثمان المكي ومن شاكلهم وسينقل الآن عن عبد القادر الجيلاني

رحمه الله. ومراده بذلك أن هؤلاء لهم قبول عند أتباعهم سواء كانوا من المدرسة الكلامية أو من المدرسة الصوفية. فلهم حظوة

ومنزلة. فحينما يحتج على الأتباع بقول من يعظمونهم ويقدمونهم يكون ذلك ادعى لقبول الحق. وهذا من حسن صنيعه رحمه الله.

وينبغي لطالب العلم أن يقبل الحق ممن جاء به كائناً من كان. فيقبل الحق ويرد الباطل. وعند التنازع فالمنهج كما قال ﷺ { فَإِنْ

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } (النساء: ٥٩). أردت

التنبية أيضاً على العبارة الأخيرة التي وردت في كلام ابن خطيب البارحة وهي قوله ((ومن قال بإسقاط الوسائل على الجملة

فقد كفر)) فقد ذكرنا معنى ولكن غيره أولى. فقلنا أن الوسائل هي الأسباب فبعضهم يسقط الأسباب، فلا يتخذ الأسباب التي

نصبها الله أسباباً للوصول للمراتب، وهذا لا شك أنه تواكل وليس بتوكل، وهو عجز وليس إحسان ظن بالله تعالى. ولكن

المعنى الأولى إسقاط الوسائل زعمهم ودعواهم أنهم يتلقون عن الله ﷻ مباشرة. فيقول قائلهم "حدثني قلبي عن ربي" ويزعم

أنه ألهم أو حصل له كشف ونحو ذلك. وهذا كثير عند الصوفية ويعولون عليه ويستندون عليه. فمن قال بإسقاط الوسائل على

الجملة يعني لا حاجة للرسول - منهم من يقول "أنتم تحدثون عن الأموات عن الأموات فتقولون حدثنا فلان حدثنا فلان ونحن

نحدث عن الحي الذي لا يموت". يزعم أحدهم أنه يروي عن الله مباشرة لأن قلبه موصول بالله زعم. فهذا الإسقاط للوسائل

والاستغناء عن المرسلين الذين هم الوسطة بين الخلق والحق فهو كفر والعياذ بالله. ثم انتقل لموضوع آخر فقال:

((ومن متأخريهم: الإمام أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلي، قال في كتاب «الغنية»:)) قوله ((ومن

متأخريهم)) أراد متأخري الصوفية. وأبو محمد عبد القادر بن أبي صالح يقال الجيلي ويقال الجيلاني إمام معروف وله شهرة ذائعة

وصيت كبير وقد قال عنه الذهبي رحمه الله كلاماً يقول عنه "الشيخ الإمام العالم الزاهد العارف القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء".

وقال أيضاً: "وفي الجملة الشيخ عبد القادر كبير الشأن وعليه مأخذ في بعض الأقاويل والدعاوى والله الموعد وبعض ذلك

مكذوب عليه". وهذا كثير في أئمة الصوفية أن يقع منهم خطأ وإيهام وإجمال في الألفاظ ويقع منهم خطأ محقق ويقع شيء كثير

بنسبة أقوال لم يقولوها إليهم؛ لأن أتباعهم يريدون أن يتذرعوا بهم وبأقوالهم فيضيفون إليهم أقوالاً كذباً صراحاً محضاً وتسلك على

الأتابع. فهو إمام مشهور بالصلاح والنسك والعبادة رحمه الله. وقد كان مولده - لأنه قال من متأخريهم - سنة ٤٧١ هـ ووفاته سنة ٥٦١ هـ رحمه الله يعني عاش نحو تسعين سنة.

((قال في كتاب «الغنية»: «أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد. إلى أن قال: وهو بجهة العلو، مستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء، {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} [فاطر: ١٠]، {يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ} [السجدة: ٥]، ولا يجوز وصفه بأنه في مكل مكان؛ بل يقال: إنه في السماء على العرش، كما قال: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥]. وذكر آيات وأحاديث، إلى أن قال: وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش. قال: وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل، بلا كيف. وذكر كلاماً طويلاً لا يحتمله هذا الموضوع، وذكر في سائر الصفات نحو هذا))

هذا في الواقع تصريح جلي من عبد القدر . رحمه الله . الذي يتبعه ويتحلله كثير من الصوفية بإثبات صفة العلو لله ﷻ إثباتاً صريحاً بعد أن ذكر التوحيد وأن الله ﷻ واحد أحد فقال ((وهو بجهة العلو)). وقد تقدم معنا أن لفظ الجهة من الألفاظ المجملة التي لم ترد بنفي ولا إثبات. لكن لما أضافها للعلو زال الإشكال. فساغ مثل هذا التعبير فهو سبحانه وتعالى بجهة العلو مستو على العرش محتو على الملك. وقوله مستو على العرش محتو على الملك يدل على فساد تفسير من فسر استوى بمعنى استولى؛ لأن العطف يقتضي المغايرة. فأثبت أنه قد استوى على العرش - وهذه جملة تامة، ثم قال محتو على الملك - فهذا أمر زائد غير مسألة الاستواء على العرش. فلا سبيل لأهل التأويل أن يزعموا أن عبد القادر مثلاً يؤول صفة الاستواء. ثم استدل بالآيات الواردة في العلو ونفى ما تدعيه حلولية الجهمية من أنه في كل مكان. قال ((ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان)). بل يقال أنه في السماء على العرش. ثم قرر بشكل واضح وجوب إطلاق صفة الاستواء على الله ﷻ من غير تأويل. والتأويل أن يقال الاستواء هو الاستيلاء، وأنه استواء الذات على العرش. والعجيب أن بعض نسخ الغنية حذف هذه المواضع؛ لأن الكلام لا يروق لهم. عياداً بالله.. فهؤلاء يبدون شيئاً ويخفون شيئاً حسب ما يروق لهم. لكن هذا مذكور في كتاب الغنية وثابت عنه رحمه الله بلا ريب.

((ولو ذكرت ما قال العلماء في هذا لطال [الكتاب] جداً)). إن كانت الإشارة في ذلك لمسألة العلو فنعم يطول. ومن باب أولى الصفات. لكن مجرد ما يتعلق بمسألة العلو يطول جداً، حتى أفرد فيه الذهبي رحمه الله كتاباً - "العلو للعلي الغفار"، وكذلك ابن قدامة. فقد ألف العلماء في إثبات العلو مصنفات ورووا آثاراً لا تحتمل تأويلات المتأخرين. فلهذا قال ((لو ذكرت كل ما قاله العلماء لطال الكتاب جداً)) لكن فيما ذكر غنية وكفاية.

ثم انتقل لمقام آخر ((وقال أبو عمر بن عبد البر: «روينا عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، ومعمر بن راشد في أحاديث الصفات أنهم كلهم قالوا: أمرؤها كما جاءت. قال أبو عمر: «ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من نقل الثقات، أو جاء عن الصحابة رضي الله عنهم، فهو علم يُدان به؛ وما حدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم، فهو بدعة وضلالة»). وقال في «شرح الموطأ»: لما تكلم على حديث النزول قال: هذا حديث

ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث في صحته، وهو منقول من طرق سوى هذه، من أخبار العدول عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سماوات، كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم: إن الله في كل مكان. وقال: والدليل على صحة قول أهل الحق قول الله. وذكر بعض الآيات. إلى أن قال: وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد، ولا أنكره [عليهم] مسلم. وقال أبو عمر بن عبد البر أيضاً: أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} [المجادلة: ٧] هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله.

وقال أبو عمر أيضاً: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز، إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع . الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج: فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعم أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون: بما نطق به كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهم أئمة الجماعة».

ما شاء الله ابن عبد البر إمام أهل المغرب. أندلسي قرطبي. وكانت وفاته ٤٦٣ هـ رحمه الله وله مصنفات طويلة سيارة مشهورة يعتمد عليها العلماء لاسيما المالكية ومنها شرح الموطأ. وكلامه في هذا المقام واضح بين جلي على ما كان عليه السلف. ومن أحسن ما فيه حكاية الإجماع. فإنه قد حكى الإجماع في أكثر من جملة فيما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ونقل وروى عن الأئمة المتقدمين إثبات ما أثبتته الله لنفسه. وذكر صفات بعينها فهو قول الجماعة كما قال ((كما قالت الجماعة)) يعني سلف هذه الأمة مجمعون على هذا الأمر. قال ((وهو من حجتهم على المعتزلة)) يعني الإجماع حجة على المعتزلة في زعمهم أن الله في كل مكان. ثم ذكر الدليل الفطري. قال ((والدليل على صحة قول أهل الحق قول الله...)) وذكر بعض الآيات إلى أن قال ((وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من أن يحتاج لأكثر من حكايته لأنه اضطرار)) لم يوقفهم عليه أحد و لا أنكره عليهم مسلم. يعني الناس مجبولون على الإقرار بعلو الله تعالى. فالعامة كلهم لا يقع في قلوبهم إلا أنه سبحانه له العلو المطلق بذاته، وأنه يدعى من أعلى ﷻ، ولا يلتفت القلب يمنة ولا يسرة ولا الأمام ولا الخلف ولا أسفل بل فقط للعلو فهذا كما سماه بالاضطرار. فهذا دليل فطري قائم في قلوبهم ولم ينكره عليهم أحد من المسلمين. ما أحد من السلف أنكر ما يجده العامة من التوجه للعلو عند مناجاة الله ﷻ. وبرأ السلف رحمهم الله من شائبة التأويل وغيرها. وأما قوله ((قد أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل)) التأويل هنا يريد به التفسير كما يريد به ابن جرير الطبري وغيره معنى التفسير. فذكر الآية {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا حُمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ} وأن تأويلها يعني تفسيرها أنه سبحانه على العرش وعلمه في كل مكان. يعني هذه المعية ليست معية الذات وإنما معية العلم. ولما بين طريقة أهل السنة في هذا وأنهم يثبتون ولا يؤولون ولا يمثلون ويكيفون ولا يحدون حدًا - بين مخالفهم وقال ((وأما أهل البدع الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج)) هؤلاء كلهم معطلة نفاة وهم من أصحاب النفي المطلق. الجهمية والمعتزلة والخوارج. فإنهم

قد نفوا عن الله ﷻ ما أثبت لنفسه وأبوا أن يقروا به على الحقيقة، واعتبروا أن من أثبتها لله ﷻ فإنه منكر له. فهذا من باطلهم. فميز بين سبيلهم وسبيل المؤمنين.

ثم انتقل لإمام آخر ((وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي مع توليه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري)) هذا يحتاج لتعليق على هذه المسألة وهو أن الحافظ أبا بكر البيهقي ولا شك في إمامته في الحديث وكثرة روايته وخدمته لمذهب الشافعي، حتى قيل إنه لا أحد أمن على الشافعي من أصحابه من البيهقي. وكان يتعصب له رحمه الله وحمله على ذلك شدة محبته له، وربما بلغ ذلك مبلغ التعصب. فقد كان البيهقي منتصراً لفتاوى الشافعي وهو من المحدثين رحمه الله إلا أنه كان يوالي أصحاب الأشعري. فينقل عن أبي سهل الصعلوكي وينقل عن الخطابي رحمه الله. فعندهم تأويلات. هؤلاء أوائل المدرسة الأشعرية، وأبو بكر الباقلاني. فإن شيخ الإسلام قال متحفظاً ((وفي عصره)) يعني عصر ابن عبد البر ((الحافظ أبو بكر البيهقي مع توليه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري)) وأما أبو الحسن الأشعري فسيأتي الكلام عنه بعد قليل.

((قال: في كتاب «الأسماء والصفات» «باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين . لا من حيث الجارحة لورود [خبر] الصادق به» قال الله تعالى: {يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي} [ص: ٧٥]، وقال: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة: ٤٦]. وذكر الأحاديث الصحاح في هذا الباب، مثل قوله في غير حديث، في حديث الشفاعة: «يا آدم أنت أبو البشر، خلقتك [الله] بيده، ونفخ فيك من روحه» ومثل قوله في الحديث المتفق عليه: «أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك الألواح بيده» وفي لفظ: «وكتب لك التوراة بيده»، ومثل ما في صحيح مسلم: «وغرس كرامة أوليائه في جنة عدن بيده»، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: «تكون الأرض يوم القيامة خُبْرَةً واحدة يتكفأها الجبار بيده، كما يتكفى أحدكم خُبْرَتَهُ في السفر، نُزْلاً لأهل الجنة». وذكر أحاديث مثل قوله: «بيدي الأمر»، «والخير بيدك» «والذي نفس محمد بيده»، و «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل» وقوله: «المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين»، وقوله: «يطوي الله السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ أين المتكبرون؟ ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟». وقوله: «يمين الله ملامى، لا يغيضها نفقة، سحَاء الليل والنهار، أرايتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض، فإنه لم يغيض ما في يمينه، وعرشه على الماء، وبيده الأخرى القبض يخفض ويرفع». وكل هذه الأحاديث في الصحيح. وذكر أيضاً قوله: «إن الله لما خلق آدم، قال له ويداه مقبوضتان: اختر أيهما شئت. قال: اخترت يمين ربي، وكلتا يدي ربي يمين مباركة»، وحديث: «إن الله لما خلق آدم مسح ظهره» إلى أحاديث آخر ذكرها من هذا النوع. ثم قال «البيهقي»: أما المتقدمون من هذه الأمة، فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب، وكذلك قال في الاستواء على العرش، وسائر الصفات الخيرية مع أنه يحكي قول بعض المتأخرين ((

هذا يدلنا على سعة اطلاع البيهقي . رحمه الله . وجمعه لهذا الحشد من الأدلة على إثبات صفة اليدين فقط . فهو واسع الاطلاع والرواية . رحمه الله . وقد خضع للنص وأثبت يدين حقيقتين لله ﷻ . وأما قوله في أول كلامه ((لا من حيث الجارحة)) هذا القيد لا ينبغي أن يقوله الإنسان بل يقول كما قال ﷻ له يدان كريمتان تليقان بجلاله وعظمته . وأراد من قال لا من حيث

الجارحة أن نحمله على أنه أراد تنزيهه ﷺ عن مماثلة أيد المخلوقين. لكن المحذور أن يثبت أحد اليمين لله ﷻ صفة لا معنى لها. والآيات تدل على أن الله ﷻ أراد يدين حقيقتين لاثنتين بعظمته وتضاف إليهما الصفات التي تضاف للأيدي من القبض والبسط والطي والأخذ واليمين والشمال والكف والأصابع وغير ذلك. علام تدل كل هذه الألفاظ؟ تدل على أنهما يدان حقيقتان ولا يلزم من ذلك أن تكون كأيدي المخلوقين. لكن لا يقال نؤمن بصفة هي صفة اليمين لا ندرى ما هي، لا بل نقول هما يدان حقيقتان يقبض بهما ويسط ويرفع ويخفض ويطوي ونحو ذلك من تصرفات يعلم بالمعنى العام الكلي المطلق الذي في الذهان أنها من خصائص الأيدي لكن لا يلزم أن يكون طي كطي ولا قبض كقبض ولا رفع كرفع ولا أخذ كأخذ. بل لله ما يليق به فكما تثبتون له سمعاً وبصراً يليق به مع كون ذلك للمخلوق على وجه يليق به فأثبتوا لله يدين لاثنتين تضافان إليهما هذه التصرفات على وجه يليق به سواء بسواء ولا فرق بين ما أثبتتم وما نفيتهم. سوقوا الكلام سوقاً واحداً ولا تفرقوا الصفة. وهذا لا محيد لهم عنه. فإما أن يلتزموا بالإثبات كما التزامها السلف من إقرار وإثبات المعاني وإما أن يسلكوا سبيل المعتزلة أما المذهب إلى إثبات بعض الصفات وتأويل الأخرى فهذا من أقوى أدلة ضعف هذا المنهج وبطلانه فإن التناقض وعدم الاطراد يدل على فساد المنهج. والاطراد والتناسب والتشابه يدل على صحته. فلهذا كان السلف لا يختلف كلامهم بين صفات ذاتية وخبرية وفعلية. وقد كان متقدموا الأشاعرة من طبقة البيهقي ومن قبله يثبتون الصفات الخبرية بل حتى الاستواء يثبتونه. ونبه الشيخ على هذا في آخر كلامه والبيهقي نفسه قال ((أما المتقدمون من هذه الأمة)) يقصد السلف في القرون الثلاثة الفاضلة التي تقدمت ((فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات)) ماذا يقصد بقوله لم يفسروا؟ أراد التفسير المذموم الذي افتعلته المعتزلة ومن وافقهم من قولهم: الاستواء الاستيلاء واليد النعمة والقدرة والوجه الثواب. هذا مراده بالتفسير وهذا يدل على أن السلف لو نفوا التفسير لا يقصدون نفي المعنى ولكن يقصدون نفي التفسير الباطلة المحدثه التي أحدثها المتأخرون. لهذا قال البيهقي ((فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب)). وكذلك قال شيخ الإسلام ((وكذلك قال في الاستواء على العرش وسائر الصفات الخبرية)). والصفات الخبرية قد قلنا فيما مضى هي ما لا سبيل لإثباتها إلا بالخبر يعني لا دخل للعقل في إثباتها. العقل من حيث المبدأ لا يستقل بإثبات الصفات لكنه قد يدل أحياناً على إثبات ما أثبتته الخبر كإثبات علو الله ﷻ فإنه ثبت بالنص لكن العقل يؤيده. لكن من الصفات ما لو عمل الإنسان عقله للأبد وأدمن التفكير لا يمكن أن يصل فيه لشيء، لهذا قيل عنها خبرية كالوجه واليدين والعينين. لا سبيل لها إلا الخبر. وأحياناً يقال في تفسير الصفات الخبرية هي ما يقابلها لدى المخلوقين أبعاض وأجزاء. وربما نبا هذا التعريف على بعض النفوس لذكر الأبعاض والأجزاء لكن من عرفها بهذا التعريف والكلام واضح قال هو ما يقابلها عند المخلوقين. فهذه الإضافة للمخلوقين أبعاض وأجزاء. أما في حقه تعالى فلا يقال أبعاض وأجزاء. المهم أن هنا انتقى الشيخ من كلام البيهقي ما وافق فيه الحق وإن كان قد حكى بعض أقوال المتأخرين من التأويلات المحدثه.

قال: ((وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل»: «لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه بسائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة. وذكر بعض كلام الزهري ومكحول ومالك، والثوري والأوزاعي والليث وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن عيينة، والفضيل بن عياض، ووكيعة، وعبد الرحمن بن مهدي، وأسود بن سالم، وإسحاق بن

راهويه، وأبي عبيد، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم في هذا الباب. وفي حكاية ألفاظهم طول. إلى أن قال: «ويدل على إبطال التأويل: أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا إليه أسبق، لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة»)). أبو يعلى القاضي. لو قيل القاضي بإطلاق عند الحنابلة أريد أبا يعلى الفراء واسمه محمد بن الحسين، وكانت ولادته سنة ٣٨٠هـ على ما ذكره المؤرخون وتوفي سنة ٤٥٨هـ وله مؤلفات في الفقه الحنبلي كثيرة جداً ولهذا يذكر قوله دائماً في كتب الحنابلة "قال أبو يعلى وقال أبو يعلى". وله كلام في مسائل الإيمان وأصول الإيمان. وكان ابن فورك - وهو من متقدمي الأشاعرة - ألف كتاباً في التأويلات وصار يحكي التأويلات في كل صفة من الصفات التي يعدنها مشبهات، وعامة ما ذكره ابن فورك مستقى من كلام بشر المريسي والمعتزلة. فانتدب أبو يعلى للرد عليه ونقد كتابه فألف كتاباً "إبطال التأويلات" وقد طبع محققاً قبل بضع سنين. إلا أن هذا الكتاب - أبو يعلى يروي بالإسناد وساق فيه أحاديث منها ضعيفة ومنها موضوعة كان ينبغي أن ينزه منها كتابه. وصارت سبباً لأن يشين المخالفون مذهب السلف إذ كان يروي أحاديث موضوعة فيها ما يدل على التجسيم والتشبيه. فتجد أحدهم - هؤلاء النفاة وأهل التحريف لو أراد أن يلزم مقالة أهل السنة يقول انظروا ماذا قال أبو يعلى في كذا وهذا الحديث ساقه أبو يعلى في كذا من أحاديث ضعيفة وموضوعة لكن مع هذا لا يبطل أصل الكتاب فإنه رحمه الله قد حكى مذهب السلف وروى أحاديث صحيحة. فهذا أصل المنهج يدل على أن السلف رحمهم الله كانوا يثبتون إثباتاً يليق بجلال الله وعظمته وأنكر على ابن فورك ومن شايعه هذه التأويلات المخترعة. إلا أنه أيضاً نزع للتفويض. فصار يثبت صفات ويقول "إنها على ظاهرها ولا يعلم معناها إلا الله ﷻ" وهذا تناقض. وهو الذي دعى تلميذه أبا الوفاء ابن عقيل للحيدة عن منهج الإثبات وصار لشيء من الاعتزال، ذكره عنه أصحابه. وأدى ذلك التناقض والاضطراب ليكون ابن الجوزي رحمه الله وهو تلميذ أبي الوفاء ابن عقيل لأن يسلك طريقة الأشاعرة والمتكلمين في إثبات الصفات المعنوية وتأويل الصفات الخبرية والفعلية. فهذا كله ناتج عن عدم ضبط قواعد أهل السنة والجماعة في مسائل الصفات وإلا فلو أخذوا بما كان عليه السلف المتقدمين من إجرائها على ظواهرها وإثبات معانيها اللائقة لله ﷻ وترك التأويل والتكليف والتمثيل لبقوا على الجادة. والشيخ رحمه الله - ابن تيمية - نقل عن القاضي أبي يعلى رحمه الله ما هو حق عليه السلف المتقدمين فنقل كلام الزهري وغيره من الأئمة وسرد مسرداً طويلاً منهم وحكاية ألفاظهم تطول، إلى أن قال ((... حملوها على ظاهرها ولم يتعرضوا لتأويلها)) فلاشك أن الصحابة حملوها على ظاهرها لكن يبقى الكلام ما المراد بالظاهر؟ بعض الناس يفهم من كلمة الظاهر ما يدل على التشبيه، فحاشا وكلا أن يكون هذا هو ظاهر الكتاب والسنة. نحن ننزه الكتاب والسنة أن يكونا ظاهرهما يدل على باطل. وقد قال بعض المتهمين قولاً شنيعاً فقال "إن الأخذ بظواهر النصوص يدل على الكفر الصراح" عياداً بالله. هل يكون الكتاب الذي أنزله الله هدى وشفاءً وبياناً دالاً على الكفر الصراح؟ هذه كلمة باثرة ولا يجوز أن يقال هذا الكلام. فنحن نقول أن ظواهر الكتاب والسنة لا تدل على التشبيه لكن أنتم سبق لأذهانكم هذا المعنى ومن نفى الظاهر باعتبار أنها بمعنى التشبيه فقد أصاب بنفي التشبيه لكنه أخطأ بظنه أن الظاهر يدل على التشبيه. فإن الظاهر لا يدل إلا على المعنى الكلي المشترك في الأذهان. أما التأويل وهو صرفها عن ظاهرها لخلاف الظاهر فهذا لا شك في بطلانه لأنه قال على الله بغير علم، والقائلون به يقرون بأنه ليس عندهم أثارة من علم ولا دليل على نقلهم للمعنى لمعنى يخالف ما وضع له في أصل اللغة. يقرون بأنهم يفعلون ذلك بنوع اجتهاد، وأنهم ليسوا على يقين وإنما يزعمون أن الله ﷻ ابتلاههم بهذا الشيء لينظر من ينزهه

ومن لا ينزهه. وجلعوا هذا الباب الذي هو أهم أبواب الدين في مهب الريح. قد يصيب الإنسان وقد يخطئ وليس على كلمة سواء. سبحان الله هذا أول معاهد الدين فكيف يكون غير محسوم وغير مبين؟ هذا لا يكون. قال ((فلو كان التأويل سائغاً لكانوا إليه أسبق، لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة)) صدق رحمه الله، لو كان التشبيه صواباً لكان السلف من الصحابة والتابعين إليه أسبق ولحرصوا على الدفع بلوثة التشبيه بذكر هذه التأويلات المزعومة. فلما لم يفعلوا علمنا أن هذا المسلك مسلك باطل. فهذا في كتابه إبطال التأويلات لأبي يعلى.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.